Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 73, Part (1): 516-532
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.73.1.25

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

Economic and political obstacles to foreign direct investment in Iraq for the period (2004-2024)

Taleeaa Ramadhan Ibrahim*
College of Administration and Economics/University of Zakho

Keywords:
Foreign Investment, Political Stability, Oil Prices, Exchange Rate, ARDL.

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	16 Mar. 2026
Received in revised form	31 Mar. 2026
Accepted	31 Mar. 2026
Available online	31 Mar. 2026

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Taleeaa Ramadhan Ibrahim
College of Administration and Economics/University of Zakho

Abstract: Foreign direct investment (FDI) is a key driver of economic development in both developed and developing countries, particularly in the Iraqi economy. This study aims to measure and analyze the impact of economic constraints—namely, political stability, oil prices, exchange rate, and gross national income savings—as explanatory variables on FDI inflows as the dependent variable in Iraq for the period 2004–2024. The study relied on time series data from the World Bank Database (WDI) and employed the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model to analyze the relationship between the study variables in both the long and short runs. Additionally, the Error Correction Model (ECM) was used to assess the rate of adjustment toward long-run equilibrium. The results showed a statistically significant positive relationship (5%) between FDI and both political stability and savings, while a statistically significant negative relationship (5%) was found between FDI and oil prices. No significant relationship was found between the exchange rate and FDI inflows in this study. In light of these results, the study recommends the need to create a suitable environment to attract foreign investment by achieving stability in exchange rates in local and foreign markets, in addition to removing administrative and tax obstacles, improving the environment of political stability, as well as diversifying the structure of the Iraqi economy and reducing its excessive dependence on the oil sector to limit the effects of price fluctuations, which contributes to enhancing foreign investment flows to achieve economic development goals.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 73, Part (1): 516-532
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.73.1.25

المعوقات الاقتصادية والسياسية للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة (2004-2024)

طليعة رمضان إبراهيم
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة زاخو

المستخلص

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من المرتكزات الرئيسة للتنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية، لا سيما في الاقتصاد العراقي. تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر المعوقات الاقتصادية المتمثلة في الاستقرار السياسي، وأسعار النفط، وسعر الصرف، واجمالي الادخار من الدخل القومي كمتغيرات تفسيرية على التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع في العراق للمدة (2004–2024). اعتمدت الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية الصادرة من قاعدة بيانات البنك الدولي (WDI)، وتم استخدام أنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأجلين الطويل والقصير، فضلاً عن استخدام أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) لبيان سرعة التكيف نحو التوازن طويلة الأجل. وأظهرت نتائج الدراسة في الأجل الطويل وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية (5%) بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من الاستقرار السياسي والادخار، في حين تبين وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية (5%) بين الاستثمار الأجنبي المباشر وأسعار النفط، وعدم وجود علاقة معنوية واضحة بين سعر الصرف وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدراسة الحالية. وفي ضوء هذه النتائج، توصي الدراسة بضرورة تهيئة بيئة ملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي عبر تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف في الأسواق المحلية والأجنبية، فضلا عن إزالة المعوقات الإدارية والضريبية، وتحسين مناخ الاستقرار السياسي، فضلاً عن تنويع هيكل الاقتصاد العراقي وتقليل اعتماده المفرط على القطاع النفطي للحد من آثار تقلبات أسعاره، بما يسهم في تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي، الاستقرار السياسي، أسعار النفط، سعر الصرف، ARDL.

المقدمة

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المحركات الأساسية للتنمية الاقتصادية، لما له من دور فاعل في تحويل الأموال إلى استثمارات داخل حدود الدولة، سواء في الدول المتقدمة أم النامية. إذ يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في الدول التي تتسم بيئتها الاستثمارية ملاءمة، والتي يتم تعزيزها من خلال ضبط مؤشرات الاقتصادية بما فيها أسعار النفط وأسعار الصرف والاستقرار السياسي. لذلك، ان الاستقرار السياسي من العوامل المهمة في الوقت الحاضر لدول العالم كافة، بما في ذلك العراق. إلا أن العراق من الدول التي تعاني من ضعف واضح في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعزى ذلك إلى اعتماده شبه الكامل على قطاع النفط في تمويل الموازنة العامة، مما أدى إلى خلق بيئة استثمارية غير محفزة سواء للاستثمار المحلي أو الأجنبي. وفي معالجة تحسين مناخ الاستثمار، قامت الحكومة العراقية في تسعينيات من القرن الماضي صدور الأمر المرقم (39) لعام 2003 الخاص بالاستثمار الأجنبي، باتخاذ خطوات نحو تهيئة البيئة التشريعية الداعمة لجذب الاستثمارات الأجنبية، بهدف تحسين مستويات المعيشية والحد من معدلات البطالة في البلاد.

أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة من الدور الذي تلعبه المؤشرات الاقتصادية في تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق. إذ إن قيام الحكومة بتحسين مستويات هذه المؤشرات من خلال تعزيز الاستقرار السياسي وتنويع القاعدة الاقتصادية للحد من الآثار الضارة عن تقلبات أسعار النفط، فضلاً عن استقرار في أسعار الصرف، بما يسهم في تهيئة بيئة استثمارية أكثر جذباً للمستثمرين الأجانب. وتعد هذه البيئة الملائمة عاملًا أساسياً في تحفيز النشاط الاستثماري داخل البلاد، الأمر الذي سينعكس إيجابياً على زيادة إنتاج السلع والخدمات، ومن ثم يسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

مشكلة الدراسة: يعاني الاقتصاد العراقي من ضعف واضح في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي أسهم في تراجع الأداء الاقتصادي بشكل عام. ويعزى هذا التراجع في جانب كبير منه، إلى ضعف العديد من المؤشرات اقتصادية أو انعدام فعاليتها، بما فيها عدم الاستقرار السياسي، وتذبذب في أسعار النفط والصرف، مما أضعف البيئة الاستثمارية وجعلها أقل جذباً للاستثمارات الأجنبية. وبناءً على ما سبق، تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الآتي: ما هي معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق؟

هدف الدراسة: يهدف البحث إلى التحقيق الآتي:

1. تحليل اتجاهات تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة (2004-2024).
2. قياس آثر المتغيرات المعوقة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة (2004-2024).

فرضية الدراسة: تنطلق هذه الدراسة من فرضية اساسية مفادها أن هناك مجموعة من معوقات الاقتصادية والسياسية التي لها تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق حسب الطبيعة كل المتغير.

حدود الدراسة: تتحدد هذه الدراسة ضمن حدود الآتية:

- **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق.
- **الحدود الزمانية:** المدة تمتد (2004 - 2024).

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي للجانب النظري من خلال تحليل المفاهيم الأساسية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، واستعراض الأدبيات ذات الصلة. أما في الجانب التطبيقي استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي من خلال الأسلوب الكمي القياسي بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، بهدف تحليل العلاقة بين مؤشرات الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل والقصير، فضلاً عن استخدام أنموذج تصحيح الخطأ (ECM).

الدراسات السابقة:

1. **دراسة (الشمري، 2017)** الموسومة "أثر المعوقات الاقتصادية والسياسية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق (دراسة تحليلية 2003 - 2014)"، هدفت الدراسة إلى التعرف على بيئة الاستثمار في الاقتصاد العراقي وتشخيص أهم المعوقات الاقتصادية والسياسية التي لا تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك تحليل أثره هذه المعوقات المتمثلة (التضخم، وسعر الصرف، وعدد القتلى، ومؤشر الفساد) كمتغيرات تفسيرية، واستخدمت الدراسة منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، وتوصلت الدراسة في الأمد الطويل وجود علاقة معنوية

وسلبية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من عدد القتلى ومؤشر الفساد، في حين لا توجد علاقة معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من معدل التضخم وسعر الصرف.

2. **دراسة (خليفة، 2011)** الموسومة "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (1990-2008)" هدفت الدراسة إلى التعرف على المحددات للاستثمار الأجنبي المباشر في السودان المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي، وسعر الصرف، والتضخم، ومعدل الانفتاح الخارجي، والتمويل الممنوح للقطاع الخاص كمتغيرات تفسيرية، واستخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، وتوصلت الدراسة في الأمد الطويل وجود علاقة معنوية وموجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل الانفتاح الخارجي، في حين لا توجد علاقة معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من معدل التضخم وسعر الصرف، والتمويل الممنوح للقطاع الخاص.

تميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

1. اعتمدت الدراسة الحالية على تحليل مجموعة من المعوقات الاقتصادية والسياسية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر والتي لم تتطرق إلى بعض هذه العوامل بالدراسات السابقة.
2. تتميز الدراسة الحالية بحداثة المدة الزمنية التي تغطيها، إذ تمتد للمدة (2004–2024)، مما يمنح الدراسة بعداً تحليلياً أكثر واقعية وحداثة مقارنةً بالدراسات السابقة.
3. تسهم الدراسة الحالية في سد فجوة بحثية في الأدبيات الاقتصادية، الأمر الذي يمنح هذه الدراسة أهمية خاصة في تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي.

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر محركاً اساسياً للتنمية الاقتصادية، لا سيما في الاقتصادات الناشئة والنامية. فإلى جانب تراكم رأس المال، يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر قناةً لنقل التكنولوجيا، والخبرة الإدارية، والاندماج في سلاسل القيمة العالمية، وتوليد فرص العمل. ويمكن لهذه الفوائد أن تسرع من وتيرة التطوير الصناعي، وتحسين الإنتاجية، وتنوع القاعدة الاقتصادية. ومع ذلك، تتفاوت أنماط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول ذات الحجم الاقتصادي المتشابه، والخصائص الديموغرافية، والموقع الجغرافي. وغالباً ما تعتمد هذه الاختلافات على جودة بيئة الأعمال في البلد، والتي تشمل الظروف القانونية والتنظيمية والمؤسسية التي تشكل تكلفة ومخاطر ممارسة الأعمال التجارية (Hardi et al., 2025: 1-16). فضلاً عن ذلك، يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر فرصة للاقتصاد الوطني المضيف لترويج منتجاتهما على نطاق أوسع في الأسواق الدولية، لأن الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً مهماً لرأس المال لمجموعة من الاقتصادات المضيفة والوطنية (OCED, 2025: 16).

أولاً. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر: يعرف البنك الدولي (World Bank) إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة كنسبة 10% أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت في إدارة مؤسسة. وبعبارة أخرى هو مجموع رأس مال حقوق الملكية والأرباح المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل وقصيرة الأجل (World Bank, 2025). كما يعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organisation for Economic Co-operation and Development) الاستثمار المباشر هو فئة من الاستثمارات العابرة للحدود يقوم بها مقيم في اقتصاد معين بهدف إنشاء مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في غير

اقتصاده. ويتمثل دافع المستثمر المباشر في علاقة استراتيجية طويلة الأمد مع مؤسسة لضمان درجة كبيرة من النفوذ في إدارة مؤسسة الاستثمار المباشر لتحقيق المصلحة الدائمة عندما يمتلك المستثمر المباشر كنسبة 10% او أكثر من القوة التصويتية في مؤسسة الاستثمار المباشر (OECD, 2025: 18). أما الصندوق النقد الدولي (International Monetary Fund) فيعرف الاستثمار الأجنبي المباشر هو فئة من الاستثمارات العابرة للحدود، مرتبطة بامتلاك مقيم في اقتصاد ما سيطرة على إدارة مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (IMF, 2009: 100-101).

ثانياً. النظريات الاقتصادية المفسرة للاستثمار: يعد الاستثمار أحد المكونات الرئيسة للإنفاق الكلي الأكثر تأثيراً على الدورة الانتاجية ومستويات التوظيف والحد من البطالة. ويعزى ذلك إلى الدور الرئيس الذي يقوم به الاستثمار في تحديد مستويات النمو الاقتصادي. فضلا عن أن تحسين مستويات النشاط الاقتصادي وانخفاض معدل البطالة مرهون بشكل كبير بمستويات الانفاق الاستثماري، إذ أشارت النظرية الكلاسيكية إلى أن سعر الفائدة يتحدد على أساس الطلب والعرض على النقود، وأنه المتسبب الرئيس في حالة التوازن بين الادخار والاستثمار، ويمثل الاستثمار جانب الطلب، إذ يعتمد بالدرجة الأولى على رأس المال أو ما تم ادخاره من قبل فئات المجتمع، ويمثل رأس المال جانب العرض. يحفز انخفاض أسعار الفائدة المستثمرين على الاستثمار في جميع القطاعات، بالتالي فان تقلبات أسعار الفائدة تؤثر في كل من الاستثمار والادخار، في حين خالفت النظرية الكينزية أن سعر الفائدة هو المتسبب الرئيس في حالة التوازن بين الاستثمار والادخار، كما اشارت جون مينارد كينز أن الاستثمار يتحدد عن طريق الاستهلاك والدخل والادخار، فضلا عن رأس المال، إذ ركزت كينز أن أسعار الفائدة تتحدد من خلال عرض النقد أو الطلب على النقود أو ما يمتلكه الأفراد من السيولة أو ما يتم الاحتفاظ به (إسماعيل وحسن، 2017: 5).

ثالثاً. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر: فيما يأتي بعض فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر (Blomström & Kokko, 2003: 10):

1. إدخال معارف جديدة من خلال عرض تقنيات جديدة وتدريب العمال الذين سيعملون لاحقاً في الشركات المحلية.
2. كسر الاحتكارات وتحفيز المنافسة والكفاءة أو إنشاء هيكل صناعي أكثر احتكاراً، اعتماداً على قوة واستجابات الشركات المحلية.
3. نقل تقنيات المخزون ومراقبة الجودة والتوحيد القياسي إلى موردیها المحليين وقنوات التوزيع.
4. إجبار الشركات المحلية على زيادة جهودها الإدارية، أو اعتماد بعض تقنيات التسويق التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات، سواء في السوق المحلية أو الدولية.

رابعاً. العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر:

1. **عدم الاستقرار السياسي**: يعد الاستقرار السياسي من العوامل المهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ إن اضطراب الأوضاع السياسية وتصاعد التوترات الأمنية يؤدي إلى زيادة درجة عدم اليقين والمخاطر، الأمر الذي يضعف ثقة المستثمرين الأجانب ويحد من تدفقات رؤوس الأموال الوافدة.
2. **السياسات الضريبية:** بما أن العائد الصافي على الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بالنظام الضريبي في كل من البلد الأم والبلد المضيف، فأن السياسات الضريبية تؤثر على الحوافز للانخراط في الاستثمار الأجنبي، وكذلك في طريقة تمويل هذا الاستثمار.

3. **القوانين الحكومية:** هناك عدد من القوانين الحكومية قد تؤثر على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتطبق هذه القوانين أحياناً لمواجهة ممارسات الشركات الأجنبية التي تعتبر ضارة بالبلد المضيف، مثل التسعير داخل الشركة والتمييز في مشتريات المدخلات. وفي حالات أخرى، تطبق سعياً لتحقيق أهداف سياسية أخرى، مثل دعم تطوير قطاع صناعي معين، أو الحد من التفاوتات الإقليمية، أو الحد من البطالة. ومع ذلك، وبغض النظر عن غرضها السياسي المحدد، فمن المرجح أن تؤثر هذه القوانين على القرارات المتعلقة بحجم الاستثمار الأجنبي المباشر وتوقيته وموقعه وتخصيصه للقطاعات (Lizondo, 1990: 17-21).
4. **سعر الفائدة:** يعد سعر الفائدة من أهم العوامل المؤثرة في الحركة الدولية لرأس المال، خاصة في حالة الاختلاف بين أسعار الفائدة في الأماكن المختلفة، إذ يميل إلى التدفق باتجاه الدول التي يكون فيها سعر الفائدة منخفضاً (عبد القادر، 2012: 233-250).
5. **تكاليف النقل**: يميل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن يحل محل الصادرات عندما تكون تكاليف الوصول إلى الأسواق عبر التصدير مرتفعة، أي كلما اتسعت المسافة بين السوق المحلية والأسواق المضيفة، نظراً لما يترتب على ذلك من ارتفاع في تكاليف النقل.
6. **حجم السوق**: كلما كان حجم السوق في الدولة المضيفة أكبر، ساهم ذلك في خفض تكاليف تلبية الطلب نتيجة الاستفادة من وفورات الحجم، مما يؤدي إلى انخفاض التكلفة الثابتة لكل وحدة إنتاج. ولذلك فأن اتساع حجم السوق في البلد المضيف يعد عاملاً محفزاً ومشجعاً على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
7. **تكلفة عوامل الإنتاج:** تعد انخفاض تكاليف عناصر الإنتاج من العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يسهم في تعزيز الميزة التنافسية للبلد المضيف ورفع جاذبيته أمام المستثمرين الأجانب.
8. **الحوافز المالية:** تسهم الحوافز المالية التي يقدمها البلد المضيف، مقارنة بتلك المتاحة في الدول المنافسة، في تعزيز ميزته المكانية وجاذبيته أمام الاستثمار الأجنبي المباشر. غير أن الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خفض تكاليف الإنتاج يكون أكثر تأثراً بهذه الحوافز بحكم حساسيته العالية للتكاليف، ما يجعله أكثر ميلاً لاختيار مواقع بديلة، ويعد نموذج الإمارات العربية المتحدة مثالاً بارزاً والتي تعتمد على تقديم إعفاءات ضريبية وتسهيلات استثمارية واسعة.
9. **مناخ الاستثمار:** يخفض مناخ الاستثمار الملائم التكاليف الإضافية لممارسة الأعمال التجارية في بلد أجنبي، وترتبط هذه التكاليف بعوامل مثل العقبات التنظيمية والبيروقراطية والقضائية؛ وقضايا حقوق الملكية؛ وقابلية إنفاذ العقود؛ والقوانين العمل؛ ومتطلبات الأداء مثل الشراكات المشتركة الإلزامية ومتطلبات المحتوى المحلي؛ والاستقرار السياسي والاقتصادي. وبشكل عام، فأن زيادة البيروقراطية، ومتطلبات الأداء الأكثر تقييداً، وعدم استقرار الوضع السياسي أو الاقتصادي، من شأنها أن تجعل البلد المضيف أقل جاذبية لاستثمار الأجنبي المباشر.
10. **الحواجز التجارية (الانفتاح):** قد ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر لتجاوز الحواجز التجارية (التنقل بين التعريفات الجمركية) مع زيادة الانفتاح، مثلاً بانخفاض التعريفات الجمركية سيتم تحفيز

الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتطلب تدفقات كبيرة من المدخلات والسلع الوسيطة داخل وخارج البلد المضيف (Lim, 2001: 12-13).

المبحث الثاني: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي في العراق للمدة (2004-2024)

يتضح من الجدول رقم (1) تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق للمدة (2004–2024)، إذ ارتفعت من (300) مليون دولار عام (2004) إلى (515) مليون دولار عام (2005)، محققة معدل نمو سنوي موجب بلغ (71.8%). ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة الطلب العالمي على النفط الخام، إذ بلغ إجمالي الطلب المتوقع في عام (2005) نحو (84) مليون برميل يومياً، بزيادة قدرها (1.8%) أو ما يعادل (1.5) مليون برميل يومياً مقارنة بعام (2004)، فضلاً عن رفع العقوبات عن الاقتصاد العراقي. وفي عام (2006) تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى (383) مليون دولار، مسجلة معدل نمو سالب قدره (25.7%). ثم عادت التدفقات إلى الارتفاع في عام (2008)، لتبلغ (1856) مليون دولار، وبمعدل نمو إيجابي مرتفع بلغ (91.1%) مقارنة بعام (2007) الذي سجل معدل نمو سالب، ويعزى ذلك إلى استمرار ارتفاع الطلب العالمي على النفط، وزيادة حصة العراق من صادرات النفط الخام ضمن دول أوبك في عام (2008). إلا أن الأعوام (2009–2010) شهدت انخفاضاً في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى (1598) و(1396) مليون دولار على التوالي، وبمعدلات نمو سالبة بلغت (13.9%) و(12.6%) على التوالي. ويمكن تفسير هذا التراجع بتداعيات الأزمة المالية العالمية المعروفة بأزمة الرهن العقاري، فضلاً عن انخفاض أسعار النفط عالمياً، مما انعكس سلباً على حجم الاستثمارات في القطاع النفطي العراقي. أما في عامي (2011–2012)، فقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مجدداً لتصل إلى (2082) و(3400) مليون دولار على التوالي، محققة معدلات نمو موجبة بلغت (49.1%) و(63.3%)، ويعزى ذلك إلى تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية وعودة النشاط التجاري الدولي، إلى جانب ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في العديد من دول العالم، بما فيها العراق. غير أن المدة الممتدة من عام (2013) حتى عام (2024) شهدت تسجيل معدلات نمو سالبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى العراق، نتيجة تدهور الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية، وسيطرة الجماعات الإرهابية على بعض المناطق، وارتفاع الإنفاق العسكري، وتزايد الإنفاق الجاري على حساب الإنفاق الاستثماري ضمن إجمالي الإنفاق العام، فضلاً عن عدم إقرار الموازنة العامة في عام (2014)، وما ترتب على الحرب من دمار واسع. كما شهد عام (2017) جهوداً لإعادة إعمار المناطق المتضررة وإعادة النازحين إلى مناطقهم. إضافة إلى ذلك، دخل العراق في أزمة جائحة كوفيد-19 في أواخر عام (2019) واستمرت حتى عام (2021)، مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط عالمياً وتعطل التجارة الدولية، وهو ما انعكس سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، واستمرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق بالتراجع مسجل بمعدلات نمو سالب خلال السنوات (2022–2024)، ويعزى ذلك بسبب ارتفاع أسعار الصرف الدينار العراقي وزيادة معدلات التضخم، الأمر الذي أضعف ثقة المستثمرين وقلل من جاذبية البيئة الاستثمارية في البلاد، وهو ما يوضحه الشكل البياني رقم (1) أدناه:

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 73, Part (1): 516-532
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.73.1.25

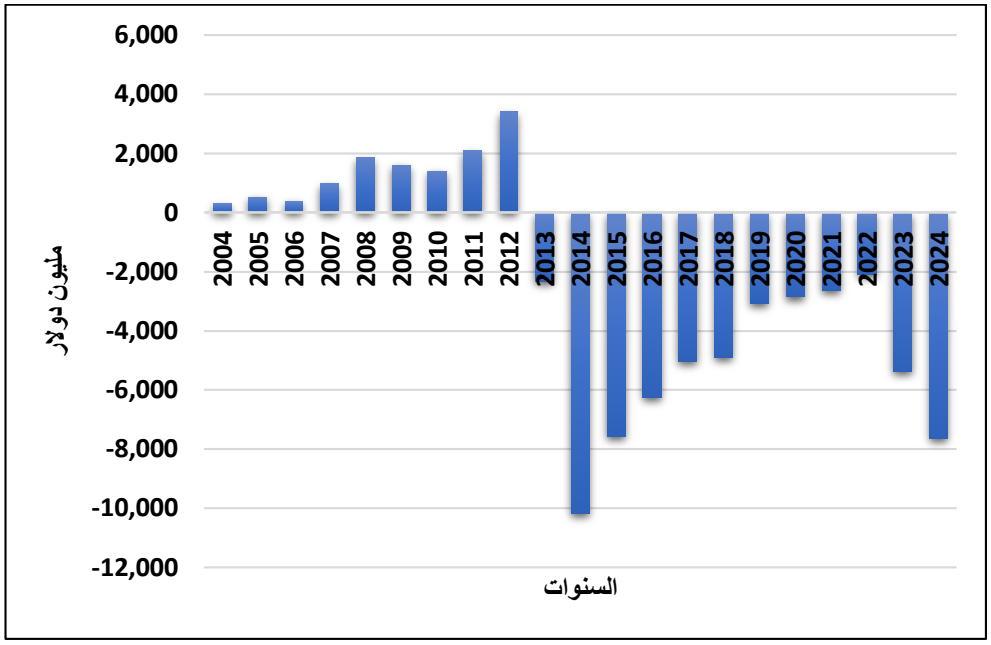

شكل (1): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة (2004-2024)

المصدر: الشكل من عمل الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1)

جدول (1): حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي في العراق للمدة (2004-2024)

المؤشر / السنوات	صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) (مليون دولار)	معدل نمو %
2004	300	-
2005	515	71.8
2006	383	-25.7
2007	972	153.7
2008	1,856	91.1
2009	1,598	-13.9
2010	1,396	-12.6
2011	2,082	49.1
2012	3,400	63.3
2013	-2,335	-168.7
2014	-10,176	335.7
2015	-7,574	-25.6
2016	-6,256	-17.4
2017	-5,032	-19.6
2018	-4,885	-2.9
2019	-3,076	-37
2020	-2,859	-7.1

المؤشر / السنوات	صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) (مليون دولار)	معدل نمو %
2021	-2,637	-7.8
2022	-2,088	-20.8
2023	364-5,	156.9
2024	-7649	42.6
متوسط المدة	-2259	
معدل نمو مركب*	-217%	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على https://data.albankaldawli.org

(*) **معدل النمو السنوي المركب:** من عمل الباحثة وفق المعادلة الآتية: $(\frac{\text{القيمة النهائية}}{\text{القيمة البداية}})1/n - 1)$ x 100%

المبحث الثالث: التحليل القياسي لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية والسياسية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة (2004–2024)

أولاً. توصيف الأنموذج: تعد مرحلة التوصيف من أهم المراحل في التحليل القياسي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، سواء كانت هذه المتغيرات التابعة والمستقلة. وفي هذه المرحلة تقوم الباحثة بتحديد ووصف جميع متغيرات دراستها بالاعتماد على العلاقات القياسية المستندة إلى النظرية الاقتصادية، بما يضمن انسجام النموذج مع الإطار النظري المعتمد.

ثانياً. صياغة الأنموذج: يمكن تصنيف المتغيرات التي تتضمنها هذه المعادلات، في أي أنموذج اقتصادي بشكل عام، على النحو الآتي:

$$Y = f(X_1, X_2, X_3, X_4) + U \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

يعد النموذج الخطي المتعدد أحد الأشكال الشائعة للأنموذج ذات رقم (1)، ويأخذ الصيغة الآتية:

$$\gamma = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \varepsilon \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

Y: الاستثمار الأجنبي المباشر: هو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة التي تهدف إلى الحصول على حصة دائمة في الإدارة، بحيث لا تقل عن 10% من الأسهم التي تمنح حقوق التصويت في مؤسسة تعمل في اقتصاد يختلف عن اقتصاد المستثمر. ويتكون هذا الاستثمار من إجمالي رأس مال حقوق الملكية، والأرباح المعاد استثمارها، فضلا عن أشكال أخرى من رأس المال طويل الأجل وقصير الأجل.

X1: الاستقرار السياسي: يقيس مؤشر الاستقرار السياسي تصورات احتمالية عدم الاستقرار السياسي أو العنف ذي الدوافع السياسية، ويعطي التقدير درجة الدولة على المؤشر الإجمالي، بوحدات التوزيع الطبيعي القياسي، أي ما بين -2.5 و2.5 تقريباً.

X2: أسعار النفط: هي القيمة النقدية التي يتم تحديدها لبرميل النفط الخام في الأسواق العالمية، وتعكس هذه الأسعار التوازن بين قوى العرض والطلب في السوق الدولية.

X3: سعر صرف رسمي: يشير سعر الصرف الرسمي إلي سعر الصرف الذي تحدده السلطات الوطنية أو السعر المحدد بسوق الصرف المسموح بها قانوناً. ويتم حسابه كمتوسط سنوي استناداً للمتوسطات الشهرية كوحدات العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي.

X4: إجمالي الادخار من الدخل القومي: يحسب إجمالي الادخار على أنه إجمالي الدخل القومي مطروحاً منه إجمالي الاستهلاك، فضلا عن صافي التحويلات.

β_0: الحد الثابت، B1, B2, B3, B4 : معلمات الانحدار، ε: المتغير العشوائي.

ثالثاً. تقدير الأنموذج (ARDL – Auto-Regressive Distributed Lag): تم تطوير أسلوب الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) من قبل بيساران وآخرين (1996)، وبيساران (1997)، وبيساران وآخرين (2001). ويفضل استخدام أسلوب ARDL مقارنةً بأسلوب التكامل المشترك الذي قدمه جوهانسن وجوسيليوس (1990)، لما يتميز به من خصائص ومزايا متعددة منها كالآتي (Ellahi & Khan, 2011: 76-91):

1. يعد هذا النموذج أكثر ملاءمة لتقدير العلاقات طويلة الأجل في حالة العينات الصغيرة، في حين أن أسلوب التكامل المشترك لجوهانسن وجوسيليوس (1990) يكون أكثر ملاءمة عندما تكون أحجام العينات كبيرة.
2. تتطلب معظم أساليب التكامل المشترك التقليدية أن تكون جميع المتغيرات من نفس رتبة التكامل، بينما يمكن استخدام نموذج ARDL سواء كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة نفسها أو مختلفة الرتب.
3. يساهم هذا الأسلوب في تجنب مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين، وذلك من خلال تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل في الوقت نفسه.
4. من الخصائص المهمة الأخرى لنموذج ARDL إمكانية اشتقاق نموذج تصحيح الخطأ (ECM) الذي يوضح آلية التكيف بين المدى القصير والطويل.

جدول (2): اختبار الجذر الوحدة

المتغيرات	الاختبار	Level		1 st difference		القرار
		Intercept	Trend and Intercept	Intercept	Trend and Intercept	
Y	t-Statistic	-1.940902	-2.673123	-3.111439	-2.951387	I_1
FDI	Prob.	0.3078	0.2569	0.0448	0.1725	
X1	t-Statistic	-2.987828	-2.551803	----------	----------	I_0
Political Stability	Prob.	0.0542	0.3028	----------	----------	
X2	t-Statistic	-2.671062	-2.661378	-3.828126	-3.701739	I_1
Oil Price	Prob.	0.0982	0.2611	0.0112	0.0508	
X3	t-Statistic	-2.839905	-1.763057	-3.193706	-5.232514	I_1
Exchange Rate	Prob.	0.0725	0.6820	0.0373	0.0033	
X4	t-Statistic	-2.673766	-2.303385	-3.627930	-3.797051	I_1
Total Saving	Prob.	0.0988	0.4103	0.0185	0.0471	

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برمجية Eviews 12.

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.73.1.25

يتبين من الجدول رقم (2) النتائج اختبار جذر الوحدة (اختبار ديكي-فولر) أن متغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Y)، وأسعار النفط (X2)، وسعر الصرف (X3)، واجمالي الادخار (X4)، غير مستقر عند مستوى (I0)، إلا أنه أصبح جميعها مستقراً بعد أخذ الفرق الأول لها (I1). في حين ان الاستقرار السياسي (X1)، فقد تبين أنها مستقرة عند مستواها الأصلي (I0). وبناءً على ذلك، أن جميع متغيرات الدراسة لا تعاني من مشكلة جذر الوحدة. ونظراً لأن نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) يتطلب أن تكون بعض المتغيرات مستقرة عند المستوى (I0) وأخرى عند الفرق الأول(I1)، فأن استخدام نموذج (ARDL) يعد مناسباً لهذه الدراسة.

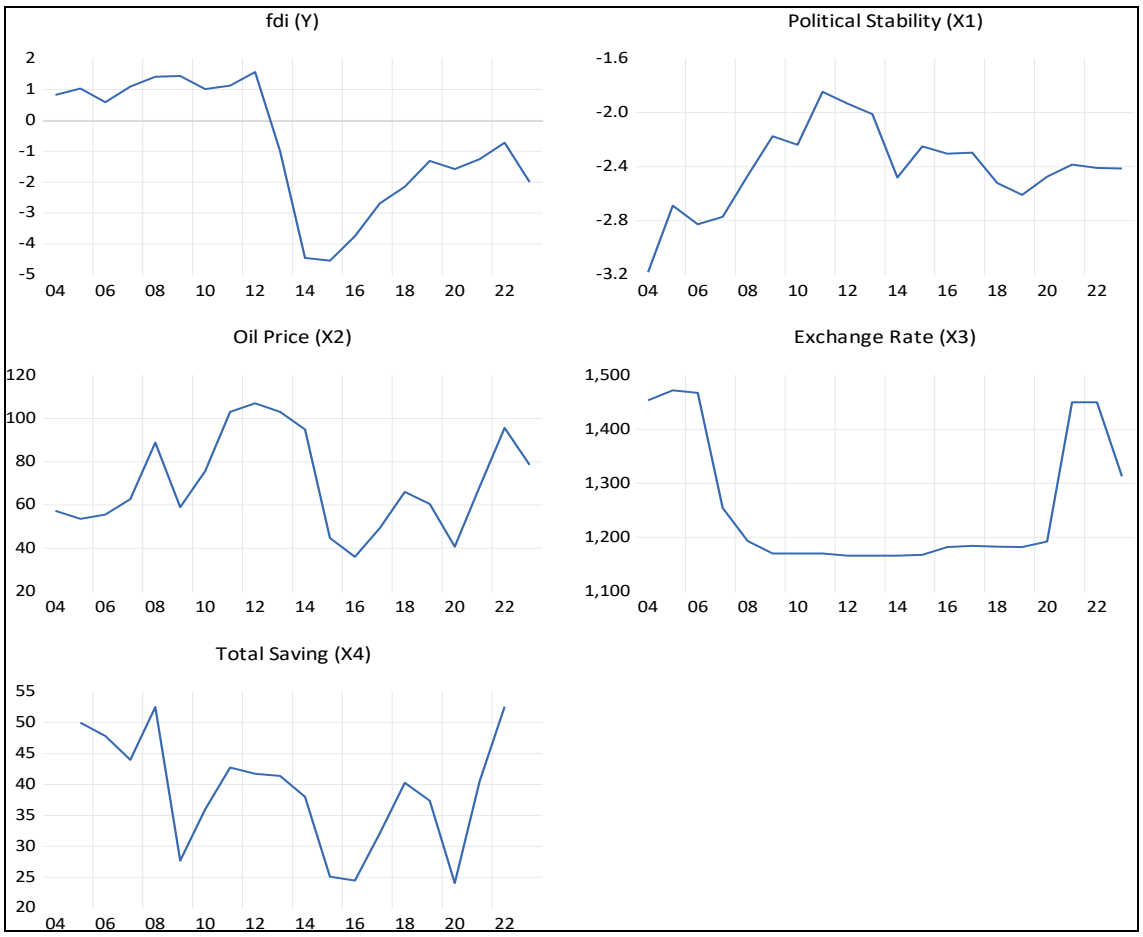

شكل (2): السلسة الزمنية لمتغيرات الدراسة

المصدر: الشكل من عمل الباحثة بالاعتماد على نتائج برمجية Eviews 12.

جدول (3): اختبار الحدود Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	**Value**	**Signif.**	**I(0)**	**I(1)**
F-statistic	4.632601	10%	2.45	3.52
K	4	5%	2.86	4.01
		2.50%	3.25	4.49
		1%	3.74	5.06

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برمجية Eviews 12.

يتضح من نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) في الجدول رقم (3) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، وذلك استناداً إلى قيمة إحصائية F التي بلغت (4.632601)، وهي أعلى من أغلب القيم الحرجة للحدين الأدنى عند جميع مستويات الدلالة (10%، 5%، 2.5%، و1%). وبناءً على ذلك، يتم رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات قيد الدراسة.

جدول (4): اختبار مدة الابطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: Y, X1, X2, X3, X4						
Lag	**LogL**	**LR**	**FPE**	**AIC**	**SC**	**HQ**
0	-254.8115	NA	12959622	30.56605	30.81112	30.59041
1	-204.7322	64.80847*	793928.8*	27.61555*	29.08593*	27.76171*

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برمجية Eviews 12.

يتضح من الجدول رقم (4)، المتعلق باختبار مدة الإبطاء المثلى باستخدام منهجية نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي (VAR)، أن جميع معايير الاختيار تشير إلى أن مدة الإبطاء المثلى هي lag (1)، الأمر الذي أسهم في معالجة مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات.

جدول (5): نتائج أولية للنموذج ARDL

Dependent Variable: FDI__Y_				
Method: ARDL				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): X1, X2, X3, X4_				
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 0, 1)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.***
FDI__Y_(-1)	0.691176	0.183143	3.773976	0.0044
POLITICAL_STABILITY__X1_	4.256002	1.451585	2.931968	0.0167
OIL_PRICE__X2_	-0.0187	0.043584	-0.42914	0.6779
OIL_PRICE__X2_(-1)	-0.06168	0.030456	-2.02514	0.0735
EXCHANGE_RATE__X3_	-0.0014	0.002626	-0.53267	0.6072
TOTAL_SAVING__X4_	0.062136	0.093144	0.667093	0.5214
TOTAL_SAVING__X4_(-1)	0.114883	0.064888	1.770488	0.1104
C	10.2266	4.328733	2.362492	0.0424
R-squared	0.915521	Mean dependent var		-0.89706
Adjusted R-squared	0.849815	S.D. dependent var		2.096539
S.E. of regression	0.812488	Akaike info criterion		2.727756
Sum squared resid	5.941226	Schwarz criterion		3.119856
Log likelihood	-15.1859	Hannan-Quinn criter.		2.766731
F-statistic	13.93358	Durbin-Watson stat		2.5245
Prob(F-statistic)	0.000359			

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برمجية Eviews 12.

يتبين من الجدول رقم (5)، النتائج الأولية لتقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، أن النموذج يعد مناسباً لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأمدين الطويل والقصير، بما في ذلك معامل تصحيح الخطأ (ECM). ويستند هذا التقدير إلى قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.915521) ومعامل التحديد المصحح (Adjusted R-squared) البالغ (0.849815)، كذلك، فأن اختبار F-statistic يظهر قيمة مرتفعة جداً، ودلالته الإحصائية أقل من (1%)، مما يعكس ملاءمة النموذج بشكل عام للتقدير. أما فيما يتعلق باختبار دوربن-واتسون، فقد بلغت قيمته (2.5245)، وهي مرتفعة نسبياً من الناحية الإحصائية والقياسية، ما قد يشير إلى وجود مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي. ولذلك، تم اللجوء إلى اختبار LM لـ (Breusch-Godfrey) للكشف عن هذه المشكلة، إذا ظهرت نتائج الاختبار معنوية أقل من 5%، مما يؤكد وجود ارتباط ذاتي بين البواقي في النموذج.

جدول (6): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression				
ECM Regression				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
CointEq(-1)*	-0.308824	0.053390	-5.784261	0.0003

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برمجية Eviews 12.

يتضح من الجدول رقم (6) أن قيمة معامل تصحيح الخطأ بلغت (0.308824)، وهي سالبة ومعنوية عند مستوى دلالة اقل (5%)، مما يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. وبمعنى أن أي صدمة أو انحراف يحدث في الأجل القصير سيستغرق ما يقارب ثلاث سنوات (أي حوالي ثلاثة سنوات وشهرين (0.308824/1) لكي يعود الاقتصاد العراقي إلى حالة التوازن في الأجل الطويل.

جدول (7): تقدير العلاقة طويلة المدى

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C	10.2266	4.328733	2.362492	0.0424
FDI (Y)	-0.30882	0.183143	-1.68625	0.1260
POLITICALSTABILITY(X1)	4.256002	1.451585	2.931968	0.0167
Oil Price (X2)	-0.08038	0.024178	-3.32457	0.0089
Exchange Rate (X3)	-0.0014	0.002626	-0.53267	0.6072
Total Saving (X4)	0.177019	0.071014	2.492746	0.0343

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برمجية Eviews 12.

يتضح من الجدول رقم (7) أن العلاقة في الأجل الطويل تظهر وجود ارتباط طردي ومعنوي بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Y) وكل من متغيرات الاستقرار السياسي (X1)، واجمالي الادخار (X4)، وهذا يعني زيادة الاستقرار السياسي والادخار بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار (4.256002) و(0.177019) على التوالي. في حين، تظهر علاقة عكسية ومعنوية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Y) وتذبذب في أسعار النفط (X2)،

وهذا يعني زيادة تذبذبات في أسعار النفط بوحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار (0.08038)، بينما لم تظهر علاقة معنوية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Y) وسعر الصرف (X3).

جدول (8): الاختبارات التشخيصية للنموذج القياسي

الاختبار	الإحصائية	القيمة	الاحتمال
الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey	F-statistic	1.131731	0.3185
	Obs*R-squared	2.106876	0.1466
عدم ثبات التباين ARCH	F-statistic	0.708900	0.4140
	Obs*R-squared	0.771125	0.3799

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برمجية Eviews 12.

يتضح من الجدول رقم (8)، النتائج التشخيصية للنموذج القياسي، وبالاستناد إلى نتائج اختباري الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين، يبين أن النموذج لا يعاني من أي مشاكل قياسية. إذ أن قيم الاختبارين ومستويات الدلالة لهما جاءت أكبر من (5%)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين البواقي، وعدم تجانس التباين. ومن خلال الشكل الخاص باختبار جاركو-بيرا (Jarque-Bera) لقياس مدى التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة استناداً إلى قيمة الاختبار البالغة (0.747057) ومستوى الدلالة بلغ (0.583226)، وهو أعلى من مستوى دلالة (5%). وهذا يشير إلى أن متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.

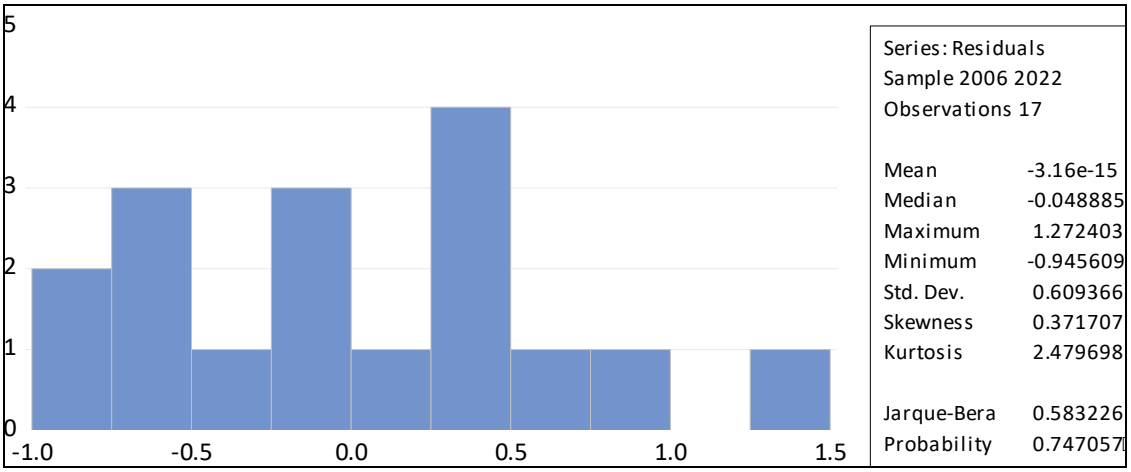

شكل رقم (3) اختبار Jarque-Bera Test

المصدر: الشكل من عمل الباحثة بالاعتماد على نتائج برمجية Eviews 12.

اختبار استقراريه النماذج المقدر (CUSUM) و (CUSUM of Squares): يلاحظ من الأشكال البيانية رقم (4) و(5) لإحصائية الاختبارات النموذج المقدر (ARDL) لم تكون داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، ويمكن القول إن النموذج الدراسة في العراق للمدة القصير والطويل يحتويان على تغير هيكلي.

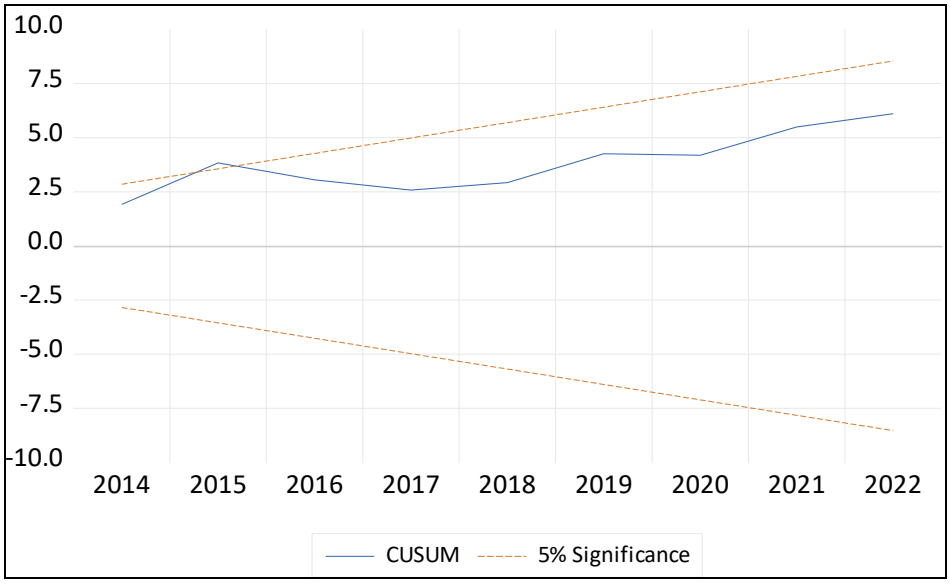

شكل (4): المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)

المصدر: الشكل من عمل الباحثة بالاعتماد على نتائج برمجية Eviews 12.

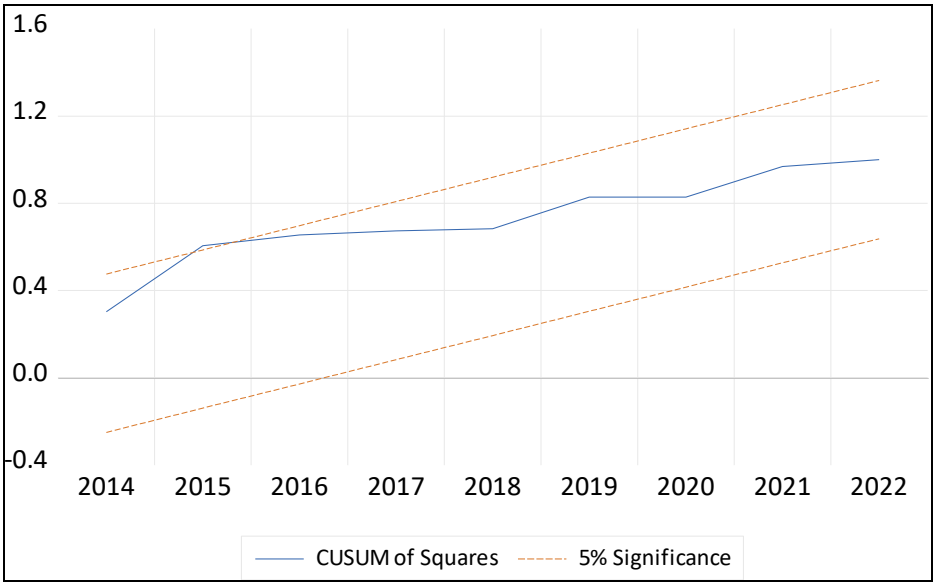

شكل (5): المجموع التراكمي المربعات للبواقي (CUSUM of Squares)

المصدر: الشكل من عمل الباحثة بالاعتماد على نتائج برمجية Eviews 12.

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات

1. يعد الاستقرار السياسي والأمني من أبرز العوامل المؤثرة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع النفط في العراق، إذ إن فترات عدم الاستقرار السياسي انعكست سلباً بشكل واضح على تدفقات هذه الاستثمارات.
2. تشكل القوانين والتشريعات التي تسهل إجراءات الاستثمار وتضمن حماية حقوق المستثمرين عنصراً أساسياً في استقطاب الاستثمارات الأجنبية. ومع ذلك، ما تزال البيئة التشريعية في العراق تواجه تحديات تتعلق بالبيروقراطية الإدارية وانتشار الفساد.

3. تؤدي البنية التحتية دوراً مهماً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، غير أن العراق ما يزال يعاني من ضعف في البنية التحتية في مجالات النقل والاتصالات والطاقة الكهربائية، الأمر الذي يمثل عائقاً أمام استقطاب الاستثمارات الأجنبية.
4. توفر الموارد النفطية الكبيرة في العراق عامل جذب رئيساً للاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع النفط، إلا أن الاستفادة المثلى من هذه الموارد تتطلب توافر بيئة استثمارية مناسبة إلى جانب تحقيق الاستقرار السياسي.
5. واجهت الاقتصاد العراقي العديد من الأزمات، مثل الأزمة المالية العالمية عام 2008، وانخفاض أسعار النفط عام 2016، فضلا عن جائحة كوفيد-19 في أواخر عام 2019، وهو ما انعكس سلباً على قدرته في استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

ثانياً. المقترحات:

1. العمل على تحسين البيئة المؤسسية المناسبة لجذب المستثمرين، وذلك من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية وتقليل التكاليف، فضلا عن إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق دخول المستثمر الأجنبي.
2. إنشاء مؤسسات وهيئات وطنية متخصصة تتولى دراسة وتحليل تدفقات الاستثمارات الأجنبية، بما يسهم في توجيهها نحو المشاريع التي تحقق قيمة مضافة أكبر للاقتصاد العراقي.
3. إعادة تخطيط مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، في ظل تركز معظم المشاريع الاستثمارية في قطاعات محددة، مع السعي إلى توجيه هذه الاستثمارات نحو قطاعات أخرى مثل الزراعة والسياحة.
4. تحسين مناخ الاستقرار السياسي والأمني، من أجل توفير بيئة آمنة وجاذبة للاستثمارات الأجنبية، إذ إن غياب الاستقرار السياسي والأمني قد يؤدي إلى انسحاب المستثمرين من البلد.
5. تنظيم آليات العمل والتنسيق بين الشركات المحلية والاستثمارات الأجنبية، لاسيما فيما يتعلق بعمليات التشغيل واستخدام ممتلكات الدولة.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. إسماعيل، محمد، حسن، جمال قاسم، (2017)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، ورقة بحثية، صندوق النقد العربي.
2. عبد القادر، مدادي، (2012)، دراسة تحليلية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع إشارة خاصة إلى البلدان العربية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد (7).
3. زينة، شريط، بشرى، محروق، (2020)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2018)، رسالة ماجستير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة.
4. وفاء، قرين، اسماء، كعوش، (2019)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين دراسة قياسية خلال الفترة (1980-2017)، رسالة ماجستير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة.
5. الخليفة، ناهد عمر حسن، (2011)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة 1990-2008، رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

6. الشمري، عبد الرحمن عبد الأمير واشي، (2017)، أثر المعوقات الاقتصادية والسياسية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق (دراسة تحليلية 2003 - 2014)، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجد (8)، العدد (3).

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Hardi, I., Çoban, M. N., Maulana, A. R. R., Idroes, G. M., & Mardayanti, U, (2025), Do Business Conditions Drive FDI Inflows? A Decomposition Analysis Using B-READY Indicators. Indatu Journal of Management and Accounting, 3(1).
2. Blomström, M., & Kokko, A. (2003). The economics of foreign direct investment incentives (NBER Working Paper No. 9489). National Bureau of Economic Research.
3. Lizondo, Saul. (1990). Foreign direct investment (IMF Working Paper No. 90/063). Retrieved from https://www.elibrary.imf.org
4. OECD Benchmark Definition of Foreign Direct Investment (5th ed.). Retrieved from https://www.oecd.org
5. The World Bank. (2025). Foreign direct investment. In World Bank Metadata Glossary: World Development Indicators. Retrieved from https://databank.worldbank
6. Lim, E.G. (2001, November 1). Determinants of, and the relation between, foreign direct investment and growth: A summary of the recent literature (IMF Working Paper No. 01/175). International Monetary Fund.
7. Ellahi, N., & Khan, M. A, (2011), Testing finance growth nexus: an auto regressive distributed lag (ARDL) methodology approach for selected SAARC countries, South Asian Journal of Management, 18(2).